

يشكل قبول سيادة القواسم، حكام الشارقة ورأس الخيمة، على جزيرة أبوموسى وجزيرتي طناب الكبرى والصغرى، دليلاً يدعم امتلاكهما التاريخي لهذه الجزر. وقد قبلت فارس هذا الوضع القائم لنحو مئة وخمسين عاماً، من منتصف القرن الثامن عشر حتى مطلع القرن العشرين، رغم عدم امتلاكها أسطولاً بحرياً وسلطتها المحدودة، وبالتالي لم تتمكن من فرض مطالب. باستثناء مطالبة عامة عام 1840، لم تبدأ فارس تأكيد حق محدد بطناب حتى أواخر القرن التاسع عشر، أو بأبوموسى حتى مطلع القرن العشرين، وكانت مطالباتها اللاحقة متقطعة نسبياً.